سؤال فلسطين في الثورات الشعبيّة في البلدان العربيّة

□ ماجد كيالي ❖

للسؤال عن معنى فلسطين في الثورات الشعبيّة، التي اندلعتْ في العديد من البلدان العربيّة (لاسيّما في مصر)، معنيان. أوّلهما يتعلّق بمدى مقاربة هذه الثورات للسؤال المذكور، في الشعارات التي رفعتْها وفي السياسات التي نجمتْ عنها. وثانيهما يتعلّق بكيفيّة تمثّل الفلسطينيين لهذه الثورات، وبشكل انعكاساتها عليهم وعلى قضيّتهم وحركتهم الوطنيّة.

معلوم أنّ البعض كان قد أخذ على هذه الثورات استغراقَها في الشأن الوطنيّ (الداخليّ)، بتركيزها على تغيير النُظُم التسلّطيّة السائدة، وعدم التفاتها إلى ما وراء حدود مواطنها الجغرافيّة، وعدم رفعها شعاراتٍ تخصّ القضايا العربيّة، ولاسيّما قضيّة فلسطين ومعاداة إسرائيل، في خروجٍ عمّا جرت عليه العادة.

لكنّ هذه النظرة تبدو جدّ متسرّعة، وسطحيّة، وقاصرة. ذلك لأنّ الثورة التي اندلعتْ من أجل تمكين المواطنين، في البلدان المعنيّة، من وعي ذاتهم، واستعادةِ حقّوقهم المسلوبة في الحريّة والكرامة والعدالة، لا بدّ أن تنجم عنها سياساتٌ خارجيّةٌ تنافح، أيضًا، عن هذه القيم. ولعلّ تلك النظرة القاصرة تدين باستمرارها إلى ادّعاءات الأنظمة المهيمنة، التي أسكتتْ طويلاً المطالبَ الشعبيّة المتعلّقة بالحريّة والكرامة والعدالة، وحجبتْ إحفاقَها في رفع مستوى التعليم والتنمية وبناء الدولة الوطنيّة الحديثة بدعوى الانشغال بالصراع ضدّ العدوّ الإسرائيليّ، وبما يسمّى «القضيّة المركزيّة» (قضيّة فلسطين). وقد تبيّن، بثمن التجربة المريرة والطويلة، أنّ تلك الأنظمة كانت تستخدم الادّعاءات المذكورة لتعزيز سلطتها، وتكريس هيمنتها في الدولة والمجتمع. والنتيجة أنها أخفقتْ في مواجهة إسرائيل، التي ظلت تتحدّى الوضع العربيّ برمّته؛ كما لم تعمل شيئًا لشعبها، بل زادته إفقارًا وشرذمةً وتهميشًا.

وعلى ذلك، فإنّ عدمَ رفع شعاراتٍ وأعلامٍ فلسطينيّة، وعدمَ إحراق أعلام إسرائيلية، والتركيزَ على رفع العلم الوطنيّ والشعارات التي تهمّ المواطنين في كلّ بلد: هذه الأمر جميعها لا تقلّل البتّة من شأن هذه الثورات، من تونس إلى مصر وصولاً إلى اليمن، ولا من تأثيراتها في محيطها، ولا من أبعادها في المجال العربيّ. بل إنها تعيد الأمور إلى نصابها، إذ لا تستقيم ادّعاءاتُ التحرير (أي تحرير فلسطين) من دون مواطنين أحرار، ولا تمْكن مواجهةُ التحدّي الذي تمثّله إسرائيلُ في ظلّ أنظمةٍ تكبّل شعوبَها، وتمتهنها، وتنهب ثرواتها، وتبدّد إمكانيّاتها، وتهدر طاقاتها. وأعتقد أنه ينبغي القطْعُ مع هذه النظرة الخاطئة التي لا تربط بين تمكين المواطنين من الحريّة والعدالة والكرامة في الداخل، وبين القدرة على تحقيق كلّ ذلك إزاء الخارج. وقد بيّنت التجارب أنّ حجْب الحريّة والكرامة والعدالة عن المواطنين في الداخل يؤدّي بداهة إلى ضعف المجتمع، ومن ثمّ إلى ضعف الدولة المعنيّة وانكشافها إزاء التحدّيات الخارجيّة التي تتعرّض لها.

وقد حصل أنّ مصر الجديدة تخلّت عن سياسات نظام حسني مبارك (المخلوع)، والتي تتمثّل في الخنوع لإسرائيل والخضوع لإملاءاتها، من دون أن يعني ذلك ذهابَها نحو سياساتٍ راديكاليّةٍ أو حربيّةٍ في مواجهتها. وقد شهدنا تجلّيات هذه السياسة في ميادين عدّة: في فكّ عُقَد المصالحة بين حركتيْ «فتح»و«حماس،» وفي فتح معبر رفح لتخفيف الحصار عن قطاع غزّة، وفي إفهام إسرائيل أنّ الحدود المصريّة مع القطاع شأنٌ مصريّ ـ فلسطينيّ، وفي مراجعة صفقة بيوع الغاز لإسرائيل، وفي سعي مصر إلى تعزيز مكانتها الإقليميّة إزاء إسرائيل (كما إزاء القوى الإقليمية الأخرى)، وفي استعداد مصر إلى مراجعة مسارات عمليّة التسوية.

لا نتقصّد من كلّ هدا الكلام المبالغةَ في انعكاس الثورات الحاصلة على قضيّة فلسطين ـ فما زال ثمّة شوط طويل ينبغي قطعُه للتأكّد من مآلات ما يحصل، وما زالت موازينُ القوى العسكريّة محتلّة لغير صالح العرب. وإذا كان صحيحًا أنّ هذه الثورات، كما تبيّن فيما بعد، انتصرتْ لقضيّة فلسطين في نواحٍ عدّة (كما قدّمنا)، فإنّ ما ينبغي إدراكُه حيّدًا هنا هو أنّ هذه الثوراتٍ كانت، في كلّ ذلك، تنتصر أساسًا لتصوّرها الحديد عن ذاتها، أيْ عن كرامتها كدولة.

ناحية أخرى ينبغي إدراكُها حيّدًا، وهي أنّ هذا الزمن هو زمنُ الثورات الوطنيّة التي تتوخّى إعادةَ الاعتبار إلى المواطنين بوصفهم ذواتًا حرّة، وإعادةَ صوغ هويّتهم الوطنيّة وتعزيز وحدتهم المجتمعيّة بوصفهم شعبًا (لا عشائر وإثنيّات وطوائف ومذاهب)، والتركيز على استعادة حقوقهم المسلوبة، في الحريّة والعدالة والكرامة والتغيير الديمقراطيّ وبناء الدولة الحديثة ـ دولةِ المؤسّسات والقانون والمواطنين.

ما الدي يعنيه ذلك؟ يعني أنّ المطلوب الإصغاءُ إلى صوت كلّ مجتمع، الى الصوت الذي يبثق من المواطنين الأحرار في هذا

المجتمع؛ هذا الصوت الذي خُنق، أو حُجب طويلاً بدعوى أنْ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة،» وبدعوى وجود قضايا كبرى (الوحدة والتحرير مثلًا) أهمّ من قضايا الحريّة والعدالة والكرامة والديمقراطيّة والتنمية.

وعلى هدا الأساس فإنّ على الفلسطينيين، الذين لطالما اعتبروا أنفسهم، أو صُوّروا خطأً على أنهم خميرةُ (أو طليعةُ) الثورات في العالم العربيّ، أن يتفهّموا حقيقة ما يحصل، وأن يدركوا أنّ الادّعاءات والتصوّرات السابقة حَمّلتهم فوق قدراتهم، وأضرّت بقضيّتهم وبحركتهم الوطنيّة. وعلى الفلسطينيين، وهم شعبٌ ضعيفٌ الإمكانيّات، ومشتّتٌ، ويخضع لسلطات متعددة، أن يدركوا حدودَ دورهم في المجال العربيّ، بعيدًا عن العواطف والشعارات والإنشاءات. وعليهم أن يدركوا أيضًا أنّ مساهمتهم الحاصّة في الثورات الشعبيّة العربيّة تكمن في تمثّلهم قيمَ هذه الثورات وطرائقَ عملها، لا أكثر؛ وهذا يتضمّن، حكمًا، تطويرَ كياناتهم السياسيّة، واستعادةَ حركتهم طابعَها بوصفها حركة تحرر وطنيّ لشعبٍ يخضع للاستعمار والعنصريّة والقهر.

على أية حال فإنّ هذه الثورات الشعبيّة أثّرتْ، بشكل مباشر وغير مباشر، في قضيّة فلسطين وشعبها وحركته الوطنيّة. فهي، مثلاً، حرّرتْ «فتح» و«حماس»من اشتراطات «الورقة المصريّة» المتعلّقة بعقد المصالحة بينهما. كما أنها شجّعت السلطة الفلسطينيّة على رفع سقفها التفاوضيّ مع الإسرائيليين، بما في ذلك محاولة طرح قضيّة فلسطين في الأمم المتحدة. وهي كانت بمثابة متنفّس لحركة حماس، ولسلطتها، في قطاع غزة، قياسًا إلى الضغط الذي كانت تتعرّض له من قِبل أجهزة نظام مبارك.

وككلّ الثورات، كان لهذه الثورات، أيضًا، أثرٌ كبيرٌ في الفلسطينيين، وفي حراكاتهم الشعبية، من ناحية القيم التي تمثّلتها، وأشكال العمل التي انتهجتها. ذلك أنّ نجاح الثورات في مصر وتونس (وقريبًا ربّما في غيرهما) في إقامة وضع عربيّ جديد، قوامُه صعودُ دور المجتمعات والأفراد في تقرير مصيرها، ساهم في تحرير العمل الفلسطينيّ، أيضًا، من وصاية الفصائل القائمة، وشجّع على توليد الكثير من المبادرات ــ وضمنها مبادراتُ «إنهاء الانقسام،» و«التمثيل الوطنيّ» (عبر الانتخابات)، و«انتفاضة العودة» (في يوم النكبة).

وكمثيلاتها العربيّات استمدّت الحراكاتُ الفلسطينيّة قوّتها من الشباب الذين انخرطوا في شبكات التواصل الاجتماعيّ (الإنترنيت وتفرّعاتها). فكان ذلك التواصل بمثابة اجتماع حزبيّ، لكنّه يتمّ بسرعة الضوء، وفي كلّ الاتجاهات: فلا فوق ولا تحت، ولا بعيد ولا قريب، ولا قيادة ولا قاعدة، بل ديمقراطيّة كاملة، وحريّة مبادرة، ولامحدوديّة في الإبداع. أما لماذا حصل، فلأنّ الفصائل – شأن الأحزاب في البلدان الأخرى – باتت متقادمةً ومستهلَكةً وأضيقَ من أن تستوعب الجديد: إنها وليدة مرحلةٍ انتهت، وهي إمّا لم يعد لها دور يُذكر (خارج نظام المحاصصة) في عمليّة البناء أو في الصراع ضدّ العدوّ، أو تحوّلت إلى سلطة (كما جرى مع حركتيْ فتح وحماس) تهيمن على المجتمع الفلسطينيّ، وتكرّس «شرعيتها» بفضل احتكارها مواردَ السلطة وامتيازاتها وأجهزتها الأمنيّة. وبهذا المعنى يمكن اعتبارُ الحراكات الشعبيّة الشبابيّة الفلسطينيّة بمثابة إرهاصاتٍ لتوليد حركة وطنيّة جديدة، أو نظام سياسيّ فلسطينيّ جديد، طال انتظارُهما.

كذلك فإنّ الثورات الشعبيّة العربيّة، التي رفعتْ شعار «سلميّة... سلميّة» نهجًا للتغيير، كانت ذاتَ تداعياتٍ حدّ مهمّة في البيئة الشعبيّة الفلسطينيّة التي كانت تنزع إلى تقديس المقاومة المسلّحة، وإلى وضعها خارج المساءلة. صحيح أنّ الفلسطينيين سبق أن انتهجوا العصيانَ المدنيّ والمقاومةَ الشعبيّة في الانتفاضة الأولى، لكنّ ذلك لم يَنْفذْ تمامًا إلى وعيهم الجمعيّ، ولم يترسّخْ في إدراكاتهم السياسيّة الجمعيّة، بدليل تحوّلهم نحو الانتفاضة المسلّحة والعمليّات التفجيريّة في الانتفاضة الثانية. وهو ما يمكّننا من الاستنتاج أنّ الثورات العربيّة، السلميّة بطابعها، هي التي شجّعتْ على حسم النقاش الفلسطينيّ في هذا المجال. وما يعكس ذلك حقّاً هو الانتفاضة السلميّة على الحدود مع دولة إسرائيل في مسيرات العودة في منتصف أيّار الماضي وفي الذكرى السنويّة لحرب حزيران، وفي مواجهة جنودها المدجّجين بالسلاح، حيث وقف الشباب الفلسطينيون بكلّ جرأة يتحدّون أسطورة «الجيش الذي لا يقهر.»هنا فقط تصدّعتْ «قدسيّة»المقاومة المسلحة. ولعلّ هده اللحظات وحدها تؤرّخ لمرحلةٍ جديدةٍ من النضال الفلسطينيّ، مرحلةٍ تعيد الفلسطينيين، أفرادًا ومجتمعًا، إلى مركز الفعل، في إطار مقاومة شعبيّة ومدنيّة ضدّ الاحتلال، وضدّ مختلف أشكال التمييز والقهر العنصريّين الإسرائيليّين.

لقد أحدثت الثوراتُ العربيّةُ قَطْعًا مع ثقافة الثورة المسلّحة، التي مفادُها أنّ «العنف مولّد التاريخ،» والتي استمدّت شرعيّتها من الثورتين الفرنسية والروسية (في القرنين التاسع عشر والعشرين)، لمصلحة الاقتراب من تجربة «اللاعنف» في الهند، وتجربة النضال الشعبيّ والعصيان المدنيّ في جنوب إفريقيا (وهي التجربة عينها التي اعتمدتها الثورةُ الإسلاميّة في إيران وقطعتْ معها في ما بعد).

أيضًا يمكن تلمّسُ أثر الثورات العربيّة في تحوّل الفلسطينيين نحو إضفاء طابع تحرّريّ ديموقراطيّ إنسانيّ على خطاباتهم لاستعادة حقوقهم. صحيح أنّ هذه المفاهيم لم تغبْ تمامًا عن خطاباتهم، خصوصًا في الخيارات المتعلّقة بحلّ «الدولة الواحدة الديمقراطيّة العلمانيّة،» لكنها باتت اليوم أرسخ وأقوى بعد أن تحوّلتْ إلى خطاباتٍ شبهِ شعبيّة، يتمّ تداولُها عبر شبكات التواصل الاجتماعيّ، بين أجيال الشباب. هكذا لم يعد المفهومُ الإقليميّ (الأرض) للتحرّر الوطنيّ، أي المفهوم الذي يتمحور حول الاستقلال في دولةٍ في الضفّة والقطاع فحسب، كافيًا، أو مقْنعًا، للأجيال الشابّة والمتعلّمة. فتجربة دول الاستقلالات العربيّة لا تشجّع على ذلك تمامًا؛ ثم إنّ هذا لا يحلّ كلّ الأمور، ولا يلبّي المطالب المتعلّقة

بالتحرّر والديموقراطيّة والعدالة.

الآن، قد يشجّع هذا التغييرُ في البيئات السياسيّة العربيّة الفلسطينيين على التحوّل من حيار التسوية، في دولةٍ على جزءٍ من فلسطين (الضفّة والقطاع)، إلى خياراتٍ أخرى بديلة، من نوع استعادة مشروع «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة الديمقراطيّة الواحدة» التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون جنبًا إلى جنب. الجدير ذكرُه أنّ هذا المشروع لا يُطرح للتطبيق دفعةً واحدة، بل ربّما يحتاج إلى تدرّجات وتوسّطات؛ وهو لا يُطرح للتفاوض، وإنّما للنضال الشعبيّ اليوميّ، لاسيما أنه يتناسب مع القيم العالميّة، أيْ قيم الحريّة والديمقراطيّة والعدالة والسلام والمساواة.

أما بالنسبة إلى طرائق العمل فقد اشتغل الشبابُ الفلسطيني على محاكاة الثورات الشعبية في أساليبها من أجل الحشد والتعبئة والتنظيم. هكذا بات للفلسطينيين «سلاح» جديد يمْكنهم استخدامُه في كفاحهم من أجل حقوقهم، وهو شبكة الانترنيت بتفرّعاتها. وأهميّة سلاح كهذا تكمن في أنه متاحٌ للجميع: فهو سلاح فرديّ وجمعيّ في الوقت نفسه؛ فضلًا عن أنه سهلٌ، وغيرُ مكلف، ولا يتضمّن تبعات معيّنة، لا مادية ولا جسدية؛ وهو سلاح شرعيّ، وعلنيّ، وديمقراطيّ، وسلميّ؛ وهو سلاح مؤثّر، إلى درجة أنه يحيّد الآلةَ العسكريّة الإسرائيليّة، ويجعلها غير ذات قيمة في مواجهته؛ وهو يخترق كلّ الحدود والحواجز، الجغرافيّة والبشريّة والسياسيّة.

هكذا نرى النشطاء الفلسطينيين يحاولون، مع الشبكة العنكبوتيّة وتفرّعاتها، من فيسبوك وتويتر ويوتيوب وسكايب وغوغل، ذات الأبعاد التواصليّة والتفاعليّة، إعادة بناء مجالهم المجتمعيّ والسياسيّ، بالصوت والصورة والكلمة المكتوبة، وإنْ على الشبكة الافتراضيّة، بعد أن حُرموا منها على أرض الواقع بسبب وجود إسرائيل، وجمودِ الحال السياسيّة في الساحة الفلسطينيّة، وطغيان حال الاختلاف والانقسام فيها. وهكذا بات الفلسطينيون، على اختلاف أماكن وجودهم، يتواصلون ويتفاعلون ويتشاركون في شبكات إنترنتيّة واحدة: فتجد الفلسطينيّ في مناطق ٤٨ يشترك في شبكة واحدة مع الفلسطينيّ في مخيّم حندرات (في أقصى شمال سورية)، ومع فلسطينيّ آخر في استراليا وأوروبا وأمريكا اللاتينيّة. ويبدو من ذلك أنّ هذه الشبكة وحّدت الفلسطينيين أكثر ممّا وحّدتهم الفصائل، أو بعد أن فرّقتهم الفصائل. والأهمّ من ذلك، وبفضله، بات الفتحاويّ يشترك في الهموم ذاتها مع آخر حمساويّ وجبهاويّ وحزباويّ (من الجبهات أو الأحزاب المتعددة)، متجاوزًا الأطر الفصائليّة الضيّقة والمنغلقة على ذاتها. كما بات المستقلّون، بفضل هذا النوع الجديد من التواصل، يعبّرون عن ذاتهم بنوع من الأريحيّة والاعتزاز بالنفس.

لا يعني ذلك أنْ ليس ثمة اختلافٌ في الأولويّات والهموم بين الفلسطينيين في أماكن وجودهم كافّة، وعلى اختلاف انتماءاتهم أو خلفيّاتهم السياسيّة والفكريّة ـ فهذا أمر طبيعيّ. وإنما القصد من ذلك أنّ هؤلاء الفلسطينيين باتوا أكثرَ قدرةً بكثيرٍ على التواصل والتفاعل والوصول إلى توافقاتٍ في ما بينهم ممّا تتيحه الإطاراتُ السياسيّة الموجودة التي أضحت عاجزة ومتقادمة أو مجالاً للاختلاف والاحتراب.

على أية حال ربّما من المبكّر الجزمُ في شأن تأثير الثورات الشعبية على الفلسطينيين وقضيّتهم وحركتهم الوطنيّة، كما في شأن تمثّلهم قيمَها وأشكالَ عملها. لكنْ يمكن التأكيد أنّ العمل الوطنيّ الفلسطينيّ بعد هذه الثورات لن يكون كما قبلها.

دمشق

❖ **كاتب فلسطيني مقيم في دمشق.**